

﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: 43]

❖ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

لَمَّا آمَنَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ ضَرَرِهِمْ، إِذَا أَعْرَضَ عَنْهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ كَمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، تَعَجَّبَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ تَحْكِيمِهِمْ إِيَّاهُ مَعَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَلَا بِكِتَابِهِ، وَفِي كِتَابِهِمُ الَّذِي يَدْعُونَ الْإِيمَانَ بِهِ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى نَصُّ جَلِيٍّ، فَلْيَسُوا قَاصِدِينَ حُكْمِ اللَّهِ حَقِيقَةً، لَذَلِكَ نَفَى اللَّهُ عَنْهُمْ الْإِيمَانَ.

❖ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾: الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ وَالْفَصْلُ، تَقُولُ: حَكَمْتُ بَيْنَهُمَا إِذَا قَضَيْتَ، وَيَأْتِي الْحُكْمُ بِمَعْنَى: الشَّيْءُ الْحَسَنُ الْمُتَقَنُّ، وَالْجَمْعُ: أَحْكَامٌ، وَالْحَكِيمُ: الْمُتَقَنُّ لِلْأُمُورِ، وَأَصْلُ الْحُكْمِ: الْمَنْعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَنَعْتَهُ مِنَ الْفَسَادِ فَقَدْ حَكَمْتَهُ وَأَحْكَمْتَهُ، وَمِنْ مَعَانِي الْحُكْمِ أَيْضًا: الشَّرْعُ وَالْإِمَامَةُ⁽¹⁾.

(2) ﴿التَّوْرَةُ﴾: مَعْنَاهَا الضِّيَاءُ وَالنُّورُ، مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: وَرَى الزُّنْدُ يَرِي، إِذَا قَدَحَ وَظَهَرَتِ النَّارُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمُورِيَّتِ قَدَحًا ۖ﴾ [العاديات: 2]، وَيَقُولُونَ: وَرَيْتُ بِكَ زَنَادِي، وَمَعْنَاهُ: ظَهَرَ بِكَ الْخَيْرُ لِي، فَالتَّوْرَةُ سُمِّيَتْ بِهَذَا الْأِسْمِ؛ لِظَهْوَرِ الْحَقِّ بِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَرُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾ [الأنبياء: 48]⁽²⁾.

(3) ﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾: التَّوَلَّى: مَصْدَرُ تَوَلَّى، أَي: اتَّخَذَهُ وَلِيًّا، يُقَالُ: وَالِي فُلَانٌ فُلَانًا: إِذَا أَحَبَّهُ وَقَرَّبَهُ وَأَدَانَهُ إِلَيْهِ، وَإِذَا عُدِّيَ بِهِ (عَنْ) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا اقْتَضَى مَعْنَى الْإِعْرَاضِ وَتَرَكَ الْقُرْبَ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: 63]، وَالتَّوَلَّى أَيْضًا: الْإِتِّخَاذُ وَالِاتِّبَاعُ الْمَطْلَقُ، وَمِنْ مَعَانِيهِ: النُّصْرَةُ⁽³⁾.

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).

(2) ابن قتيبة، غريب الحديث: 1/245، والأزهري، تهذيب اللغة، والزبيدي، تاج العروس: (وري).

(3) الرَّاغِب، المفردات، والزبيدي، تاج العروس: (ولي).

❖ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِيَّةُ:

يقول الله لنبيه محمد ﷺ: كَيْفَ يُنَصِّبُكَ هَؤُلَاءِ الْيَهُودَ حَكَمًا، وهم في حقيقة الأمر يُكذِّبونكَ، وعندهم كتابُ الله التَّوراةُ فيها حُكْمُ اللَّهِ؟! لَكِنَّهُمْ أَعْرَضُوا عَنْهُ، وَطَلَبُوا حُكْمًا غَيْرَ مَا عَنْدهُمْ؛ لَعَلَّهُ يُؤَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ، وما صنيع هَؤُلَاءِ بصنيع المؤمنين⁽¹⁾.

❖ الْإِيضَاحُ اللَّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

دلالة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ﴾:

جاءَ قولُه تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ﴾ معطوفاً على قولِه تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾⁽²⁾، والاستفهامُ في الآية واردٌ لمعنى التَّعَجُّبِ واستنكار حالهم، أي: أَنَّ حالَهُمْ حَالٌ مُسْتَنَكِرَةٌ؛ عندهم النَّصُّ الصَّريحُ في القضيَّةِ الَّتِي يتحاكمون فيها، ومع ذلك يَلْتَمِسُونَ الحُكْمَ في غير ما عندهم رجاءً أن يكون على ما يَهُوُونَ وَيَبْتَغُونَ، وإن كان غير ما يُؤْمِنُونَ فهم مِمَّنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَمِمَّنْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّبِعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ، لا أن تكون أهواؤُهُمْ تابعةً للحقِّ تَسِيرٌ في مَدَارِهِ ولا تَخْرُجُ عن إطارِهِ.

تعيين من يتوجَّه إليه التَّعَجُّبُ والاستنكار:

التَّعَجُّبُ والاستنكار يتَّجَهَانِ إلى أمرين:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّهُمْ يتحاكمون إلى النَّبِيِّ ﷺ مع أَنَّ الحُكْمَ عندهم في التَّوراةِ صريحٌ لا مجال للرَّيبِ، فلماذا يعدِّلُون عن تنفيذ ما عندهم إلى طلب شيءٍ عند النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا أن يكونوا مؤمنين بِصِدْقِ ما جاء به، وذلك لم يكن مِنْهُمْ.

وَالْآخَرُ: الَّذِي هو موضوع الاستنكار والعجب أَنَّهُمْ يطلبونَ منَ

تناقض اليهود
في أحكامهم
ومواقفهم
يستدعي
العجب الشديد:

(1) السَّعْدِيُّ، تيسير الكريم الرَّحْمَن، ص: 232.

(2) ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 6/206.

النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يُعْرَضُونَ مِنْ بَعْدِ بَيَانِهِ لَهُمْ، فَهُمْ مُتَنَاقِضُونَ فِي جُمْلَةٍ أَحْوَالِهِمْ؛ يَطْلُبُونَ الْحُكْمَ مَعَّنَ لَا يُؤْمِنُونَ بِدَعْوَتِهِ، مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ صَرِيحٌ فِيمَا يُؤْمِنُونَ، ثُمَّ يُعْرَضُونَ عَنِ الْحُكْمِ الَّذِي يَتْلَاءُ مَعَ مَا عِنْدَهُمْ⁽¹⁾.

إِثَارَ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكَمُونَكَ﴾:

أَوْثَرَ التَّعْبِيرُ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ﴿يُحْكَمُونَكَ﴾ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَجَدُّدِ الْفِعْلِ وَتَكَرُّارِهِ مِنَ الْيَهُودِ مُسْتَقْبَلًا، إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ لَاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ، وَتَسْلِيْطِ حَالِ الْإِنْكَارِ وَالِاسْتِبْعَادِ عَلَيْهَا، وَهِيَ مَائِلَةٌ فِي الْأَذْهَانِ، وَهَذَا الْفِعْلُ مُسْتَعْمَلٌ فِي التَّظَاهَرِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ وَقْوَعِهِ، أَيَّ: أَنَّهُمْ سَيَتَوَلَّوْنَ عَنْ حُكْمِكَ فِي حَالِ ظُهُورِ الْحُجَّةِ الْوَاضِحَةِ؛ وَهِيَ مُوَافَقَةُ حُكُومَتِكَ لِحُكْمِ التَّوْرَةِ⁽²⁾.

دَلَالَةُ كَافِ الْخَطَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُحْكَمُونَكَ﴾:

دَلَّتِ الْكَافُ عَلَى أَنَّ الْيَهُودَ يَعْلَمُونَ قَدْرَهُ ﷺ إِذَا أَلَّتْ بِهِمُ الْمُلَمَّاتُ، فَلَا يَجِدُونَ بَابًا يُفْتَحُ لَهُمْ فِي قِطْعِ نِزَاعِهِمْ، وَحَقَّنْ دِمَائَهُمْ إِلَّا الرَّسُولَ ﷺ، لَكِنْ سَرَعَانَ مَا يَنْتَكِصُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ.

اليهود يعلمون
فضل النبي
ﷺ:

سَرَّ التَّعْبِيرِ بِالظَّرْفِ ﴿وَعِنْدَهُمْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾:

دُونَ (مَعَهُمْ):

جَاءَ التَّعْبِيرُ بِالظَّرْفِ ﴿وَعِنْدَهُمْ﴾؛ لِأَنَّهُ يَفِيدُ الْجَمَاعَةَ فِي الْمَكَانِ، أَيَّ: أَنَّ التَّوْرَةَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مُلَازِمَةٌ لَهُمْ لَا تَفَارِقُهُمْ، يَعْلَمُونَ مَا فِيهَا مِنْ الْأَحْكَامِ حَقَّ الْعِلْمِ.

اليهود يؤمنون
ببعض الكتاب
ويكفرون
ببعض:

أَمَّا التَّعْبِيرُ بِـ (مَعَهُمْ) فَإِنَّهُ يَفِيدُ الْجَمَاعَةَ بِالْفِعْلِ الْمُؤَقَّتِ الْمُحْتَمَلِ

(1) الواحدي، البسيط: 7/386، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/195، والرازي، مفاتيح الغيب: 11/362، والتسفي، مدارك التنزيل: 1/448، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/207، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2196.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/207.

للمفارقة والتَّرك والابتعاد؛ لذلك جاء التَّعبير بـ ﴿وَعِنْدَهُمْ﴾ دون (معهم)، وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾ حالٌ من فاعل ﴿يُحْكُمُونَكَ﴾.

ويضاف إلى ذلك أنَّ التَّعبير بالظَّرْفِيَّةِ ﴿وَعِنْدَهُمْ﴾ يشير إلى أنَّ التَّوراةَ كأنَّها موجودة في كلِّ بيتٍ، ويعلمون ما فيها من الأحكام الظَّاهرة، أمَّا (معهم) فتفيد المصاحبة.

وعلى هذا فيكون المقصود: العلماء الذين يصطحبون التَّوراةَ معهم في حلَّهم وترحالهم.

دلالة التصريح باسم التَّوراة:

صُرِّحَ بالتَّعبير بلفظ ﴿التَّوْرَةُ﴾؛ لبيان أنَّ هذه الحادثة التي وقعت - وهي حادثة الزَّنا أو حادثة القتل - هي في اليهود، وليست في النَّصارى، وفي هذا إنصاف القرآن في تحديد مَنْ وقعت منهم الجريمة، فلم يُعمَّم الحكم.

دلالة التَّعبير بقوله تعالى: ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾:

عبر القرآن الكريم بقوله: ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾؛ للدلالة على أنَّه يقرَّر أنَّ التَّوراةَ فيها حكم الله في المسألة التي يختصمون إلى النَّبيِّ ﷺ في أمرها، فهي تصديقٌ للتَّوراةَ في تلك الجزئية، وهي إقامة حدِّ الزَّنا دون غيرها، فليس لأحد أن يحتجَّ بأنَّ القرآن يُقرُّ أحكام التَّوراة التي كانت بأيدي اليهود في عصر النَّبيِّ ﷺ والتي بأيديهم في هذه الأيام، فإنَّ تصديق ما بأيديهم في جزئية من الجزئيات لا يقتضي تصديقها في كلِّ ما جاء بها ممَّا في أيديهم، فقد نسوا حظًّا ممَّا ذكروا به، وحرَّفوا الكَلِمَ عن مواضعه، ولا شكَّ أنَّ التَّحريف لم يتناول الجميع، بل لا تزال فيها أثارة ممَّا نزل على موسى (عليه السلام).

تصديق القرآن
لأحكام التي
لم تحرّف في
التَّوراة:

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 2196 / 4 - 2197.

دلالة تقديم الجار والمجرور ﴿فِيهَا﴾:

قُدِّمَ الجارُّ والمجرور؛ للدلالة على أَنَّ العقوبة لواقعة الزَّنا مُحْكَمَةٌ لا شبهة فيها، ولا مجال فيها للتأويل والتَّحريف، فهي ثابتة ومستقرَّة استقرَّارَ الظَّرف في المظروف، ودلَّ أيضًا على أَنَّ الحُكْمَ الَّذِي يُرِيدُونَهُ مَنْصُوصٌ فيها لا يحتاجون إلى كتاب آخر⁽¹⁾.

سِرُّ التَّعْبِيرِ عَنِ الْعُقُوبَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿حُكْمُ اللَّهِ﴾:

عَبَّرَ بِحُكْمِ اللَّهِ عَنِ الْعُقُوبَةِ؛ لِإِثْبَاتِ أَنَّهَا شَرْعٌ سَمَويٌّ لا مجال للتَّغْيِيرِ والتَّبْدِيلِ فيها، وغرض الأحكام في شرع الله منع الفساد بكلِّ صورته، وهذا مأخوذٌ من مادَّة الحكم، وللإشارة إلى أَنَّ الحكم إذا صدرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فلا مجال للتَّكْذِيبِ والتَّعْطِيلِ.

دلالة إضافة الحكم إلى الاسم الأَحْسَنَ ﴿اللَّهُ﴾:

إِضَافَةُ ﴿حُكْمُ﴾ إِلَى اسْمِ الْأَحْسَنَ ﴿اللَّهُ﴾ يُرَادُ بِهِ التَّعْظِيمُ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَا تُدَانِي عَظَمَتُهُ عَظَمَةً، كَمَا أَفَادَتِ الْإِضَافَةُ شَرْفًا لِلنُّورَةِ وَمَا فِيهَا مِنْ أَحْكَامٍ.

الموقع الإعرابي لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾:

جَمَلَةٌ ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿يُحْكِمُونَكَ﴾ دَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ التَّعْجِيبِ؛ لِأَنَّ التَّحْكِيمَ مَعَ وَجُودِ مَا فِيهِ الْحَقُّ الْمَغْنِي عَنِ التَّحْكِيمِ، وَإِنْ كَانَ مُحَلًّا لِلتَّعْجِيبِ وَالِاسْتِبْعَادِ لَكِنْ مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنْ ذَلِكَ أَعْجَبَ⁽²⁾.

دلالة حرف العطف ﴿ثُمَّ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾:

فَائِدَةُ الْعُطْفِ بِ﴿ثُمَّ﴾ الدَّالَّةُ عَلَى التَّرْتِيبِ مَعَ التَّرَاحِي؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رُسُوخِ تَوَلِّيهِمْ وَإِعْرَاضِهِمْ، وَإِصْرَارِهِمْ عَلَى الْإِعْرَاضِ بَعْدَ ظُهُورِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صَدْقِ التَّحْكِيمِ.

إِعْرَاضُ الْيَهُودِ
حَتَّى لَوْ تَبَيَّنَ
لَهُمُ الْحَقُّ:

(1) الطَّبِيعِي، فتوح الغيب: 5/365، وأبو السَّعُود، إرشاد العقل السليم: 3/40.

(2) الشَّهَاب، غناية القاضي: 3/244، والآلُوسِي، روح اللعاني: 3/310.

دلالة الاستئناف على رأي أبي حيان

جَوَزَ أبو حَيَّانُ كونَ هذه جُمْلَةٍ ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾ مُسْتَأْنَفَةً، أَي: ثُمَّ هُمْ يَتَوَلَّوْنَ بَعْدَ.

وهي إخبارٌ مِنَ اللَّهِ تعالى بِتَوَلِّيهِمْ على عَادَتِهِمْ فِي أَنَّهُمْ إِذَا وُضِّحَ لَهُمُ الْحَقُّ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَتَوَلَّوْا⁽¹⁾، وَلَكِنَّ الْعُطْفَ أَوَّلَى لظُهُورِ الْمَعْنَى فِيهِ.

سِرُّ الاستعارة في قوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾:

فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾ استعارةٌ مُحسَّوسٌ؛ وَهُوَ التَّوَلَّى - بِمَعْنَى: الرُّجُوعَ الْحَسِّيَّ - لِمَعْقُولٍ وَهُوَ الْإِعْرَاضُ الْقَلْبِيُّ عَمَّا سَمِعُوهُ مِنَ الْحَقِّ، بِجَامِعِ الْإِنْكَاسِ فِي كُلِّ، وَسِرُّهَا الْبَلَاغِيُّ تَصْوِيرُ إِعْرَاضِهِمْ وَصُدُودِهِمْ حَتَّى كَأَنَّهُ يُرَى بِالْعَيْنِ⁽²⁾.

دلالة التعبير بالبعدية والإشارة في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾:

دَلَّ التَّعْبِيرُ بِالْبَعْدِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿بَعْدَ﴾، وَالْإِشَارَةُ ﴿ذَلِكَ﴾ عَلَى التَّفَاوُتِ النَّفْسِيِّ الْكَبِيرِ وَالتَّرَاخِي الْمَعْنَوِيِّ بَعْدَ الْإِحْتِكَامِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِعْرَاضِ عَنْ قَوْلِهِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ حُكْمَ التَّوْرَةِ فِيمَا يَحْتَكُمُونَ، وَلَكِنَّ الْمُنَافِقَ الْمُبْطِلَ فِي مُفَارِقَاتٍ مُسْتَمِرَّةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَقِّ، وَالْمُنْطِقِ السَّلِيمِ، وَالْعَقْلِ الْمُسْتَقِيمِ⁽³⁾.

وَدَلَّتْ عَلَى غَايَةِ التَّعَنُّتِ الْمُسْتَوْجِبَةِ لِلْعَجَبِ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُمْ يُعْرَضُونَ عَنْ حُكْمِكَ الْمَوَافِقِ لِكِتَابِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَضُوا بِحُكْمِكَ⁽⁵⁾.

أثر دخول الجازء (من) في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾:

لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ الْجِنْسِ، وَكَانُوا يَفْعَلُونَ بَعْضَ أَحْكَامِهَا،

المبطلون في
مُفَارِقَاتٍ
مُسْتَمِرَّةٍ بَيْنَهُمْ
وبين الحق:

(1) أبو حَيَّان، الْبَحْرُ لِلْحَيْط: 4/266، وَالْأَلَوْسِيُّ، رُوحُ الْعَالِي: 3/310، وَدُرُوش، إِعْرَابُ الْقُرْآن: 2/482.

(2) الطَّعْنِي، التَّفْسِيرُ الْبَلَاغِيُّ لِلْإِسْتِفْهَام: 1/255.

(3) أَبُو زَهْرَةَ، زَهْرَةُ التَّفَاسِيرِ: 4/2197.

(4) ابْنُ عَاشُور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِير: 6/206.

(5) أَبُو السَّعُود، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيم: 3/40، وَالْأَلَوْسِيُّ، رُوحُ الْعَالِي: 3/310.

فلم يستغرق زمان توليهم زمان البعد؛ أدخل الجارّ لذلك، فقال: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾، أي: الأمر العالي؛ وهو الحكم الذي يعلمون أنّه حكم الله، فلم يبقَ تحكيمهم لك من غير إيمانٍ بك إلا تلاعباً⁽¹⁾.

دلالة النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾:

نفي صفة
الإيمان
عن اليهود
وأشباههم ممن
يجعلون الحقّ
تبعاً لأهوائهم:

دلّت ﴿وَمَا﴾ على نفي الإيمان عنهم مع حذف مُتعلِّقه للإشارة إلى أنّهم ما آمنوا بالتّوراة ولا بالإسلام⁽²⁾، وذهب بعض أهل العلم إلى أنّه إخبارٌ عنهم أنّهم لا يؤمنون أبداً، فهو خبرٌ عن المُستقبل لا الماضي. ويحتمل أن المراد نفي الإيمان بالتّوراة وبموسى عنهم، وقد قال أهل المعاني: ويَحْتَمِلُ أن يكون المعنى: وما هم بالمؤمنين بحُكمك أنّه من عند الله مع جردهم نبوّتك، وفي هذا تجهيلٌ لهم في تحكيم من لم يؤمنوا بحكمه⁽³⁾.

دلالة التّعبير باسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾:

ودلّت الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ على التّحقير من تصرّفاتهم، ودنوّ منزلتهم، وقبح أوصافهم التي سبق ذكرها من أنّهم سمّاعون للكذب، أكالون للسّحت، يفرّقون في الحكم بين القويّ والضعيف، ومن كانت هذه صفاتهم؛ فلا يدخل الإيمان في قلوبهم.

سرّ ختام الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾:

جاءت هذه الجملة مقرّرة لفحوى ما قبلها؛ من أنّهم ليسوا بمؤمنين بكتابتهم؛ لإِعْرَاضِهِمْ عنه، المنبئ عن عدم الرّضا القلبيّ به أولاً، وإِعْرَاضِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وحكمه ثانياً⁽⁴⁾.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/143 - 144.

(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/358، وابن عاشور، التحرير والتّنوير: 6/207.

(3) الواحدي، التفسير البسيط: 7/387.

(4) الألوسي، روح اللعاني: 6/142.

دلالة وضع اسم الإشارة ﴿أُولَئِكَ﴾ مَوْضِع ضميرهم (هُمْ):

وضع اسم الإشارة ﴿أُولَئِكَ﴾ مَوْضِع ضميرهم (هُمْ)؛ لَلْقَصْدِ إِلَى إحضارهم في الذَّهْنِ بما وُصِفُوا به مِنَ القَبَائِحِ؛ إِيْمَاءً إِلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ⁽¹⁾، وَأَتَى بِـ (أُولَاءِ) مَقْرُونَةً بِالْكَافِ الدَّالَّةِ عَلَى بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَهَذَا لِدُنُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ لَا لَعُلَّوْهَا، يَعْنِي: مَا هَؤُلَاءِ الْمُنْحَطُّونَ الَّذِينَ نَزَلُوا إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ بِالْمُؤْمِنِينَ.

دلالة الإتيان بحرف الجرّ (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾:

أُتِيَ بِحَرْفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾؛ لِلتَّأْكِيدِ⁽²⁾ عَلَى نَفْيِ إِيْمَانِهِمْ، وَالتَّهْكُمِ بِهِمْ.

❖ الْفُرُوقُ الْمُعْجَمِيَّةُ:

عند، وَلَدُنْ، وَمَعَ:

فَرَّقَ الْعَسْكَرِيُّ بَيْنَ لَدُنْ وَعِنْدَ، بِأَنَّ (لَدُنِّي) يَتِمَكَّنُ تَمَكُّنٌ (عِنْدَ)، تَقُولُ: عِنْدِي مَالٌ، وَلَا تَقُولُ: لَدُنِّي مَالٌ، وَلَكِنْ تَقُولُ: لَدُنِّي مَالٌ إِلَّا أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمَالِ الْحَاضِرِ عِنْدَكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عِنْدِي مَالٌ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا عَنْكَ؛ لِأَنَّ لَدُنِّي هُوَ مَا يَلِيكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَدُنْ لُغَةٌ لَدُنِّي⁽³⁾، أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ (لَدُنْ) أَفْخَمُ مِنْ (عِنْدَ)⁽⁴⁾، وَفَرَّقَ بَيْنَ (مَعَ) وَ(عِنْدَ)؛ بِأَنَّ قَوْلَكَ (مَعَ) يَفِيدُ الْجَمَاعَةَ فِي الْفِعْلِ، وَقَوْلَكَ (عِنْدَ) يَفِيدُ الْجَمَاعَةَ فِي الْمَكَانِ⁽⁵⁾.

(1) أَبُو السَّعُودِ، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: 3/40.

(2) ابْنُ عَادِلٍ، الْبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ: 7/344، وَالبَقَاعِيُّ، نِظْمُ الدَّرَرِ: 6/143 - 144، وَابْنُ عُثَيْمِينَ، تَفْسِيرُ سُورَةِ الْمَائِدَةِ: 1/420 - 421.

(3) الْعَسْكَرِيُّ، الْفُرُوقُ اللَّغَوِيَّةُ، ص: 462.

(4) عَبْدُ الْعَظِيمِ، مُوسِعَةُ الْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةُ: 2/987.

(5) الْعَسْكَرِيُّ، الْفُرُوقُ اللَّغَوِيَّةُ، ص: 499.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم

الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2023.

مج. 9، 804 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-798-61-3

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 9: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-

ألفاظ أ- العنوان ب- مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي: 978-9948-798-61-3

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»